



التوسع الديموغرافي

انور احمد السويدي

... يتزايد في كل ارجاء المعمورة في ظل التوسع الديموغرافي الذي يشهده العالم (الزيادة في عدد السكان) عدد الجمهور الراغب في الهجرة هرباً من البؤس والحرمان ولم يعد بإمكان أوروبا والولايات المتحدة الأمريكية اغلاق الحدود بوجه القادمين من البلدان الفقيرة.

فالحال الأدنى للاجور في غالبية البلدان المتقدمة (التي تمتاز بنسب مواليد منخفضة) لا يزال يتسم بالارتفاع بالمقارنة ببلدان جنوب شرق آسيا أو ببلدان أخرى كالصين والهند وبطبيعة الحال فإن الارتفاع في مستوى الاجور لن يساعد البلدان المتقدمة وعلى المدى الطويل في سياق السباق العالمي القائم على اساس تحقيق أعلى ربحية بأدنى اجر.

ومنذ عقد التسعينات الماضي اصبحت أوروبا تحديداً تعيش ارتفاعاً في اسعار الاسهم وارتفاع المؤسسات في ظل انخفاض اجور العاملين ورواتب المستخدمين وتفاقم البطالة بشكل مواز للعجزات في الموازنات الحكومية.

وبصورة مغايرة اوشكت عقود الاضرابات العمالية التي كانت تجتاح القارة الأوروبية للمطالبة بزيادة الاجور وتحسين ظروف العمل على الاختفاء نتيجة خشية نقابات العمال من ان يؤدي استمرار مثل تلك الاضرابات الى نتيجة عكسية والى تسريع اعداد غفيرة من العاملين وتوجه المؤسسات الصناعية الأوروبية لخلق فرص عمل جديدة ذات اجور منخفضة في بلدان اجنبية أخرى كالصين.

فمع ظهور الصين التي ستحتل المرتبة الثانية في قائمة القوى الاقتصادية الكبرى في العالم اصبح لزاماً على الأوروبيين الشروع بتدابير تقشفية جديدة (وقد تكون مرعبة) والقبول بتحديد وتعريف الحد الأدنى للاجور والتخلي عن نموذج دولة الرفاهية الذي كان سائداً حتى نهاية العقد الثامن من القرن الماضي.

ولهذا فان أوروبا مقبلة على:

- تخفيض الاجر في حالات المرض.
- الغاء الحماية التي يتمتع بها العمال ضد الطرد التعسفي.

- التخفيضات الكبيرة في المدفوعات الاجتماعية.

- تخفيض اجور العاملين.

- زيادة عدد ساعات العمل الاسبوعي.

- رفع سن التقاعد.

وإذا ما تم تطبيق الاجراءات والتدابير التقشفية تلك فحينها لن يبقى امام الأوروبيين سوى القبول بالتضحية والتنازل عن الرفاهية التي ينعم بها جمهور عريض من العاملين الذين لن يكون بمقدورهم سوى رفع دعوات الاستنكار والاستياء ضد حكوماتهم التي ستصبح عرضة أكثر من أي وقت مضى للعديد من الهزات والازمات السياسية المتتالية.

وبهذا الخصوص والعودة الى السياق التاريخي سنجد انه بعد عام واحد من انهيار البورصات عام ١٩٣٠م علقـت مجلـة **The Economist** الاقتصادية الشهيرة قائلة ان المعضلة العظمى التي تواجه جيلنا تكمن في نجاحاتنا في المجال الاقتصادي تتفوق على نجاحنا في المجال السياسي على نحو جعل الاقتصاد والسياسة لا يسيران بخطى موحدة، فأقتصادياً أصبح العالم يتحرك كما لو كان وحدة واحدة شاملة اما سياسياً فإنه ظل مقسماً ومجزأً ولقد تسببت التوترات الناجمة عن هذا التطور غير المتكافئ في عدد لا يحصى من الهزات والانهيارات في تعايش المجتمع الانساني.

لذا اصبح من اهم الواجبات التي يتحتم على السياسيين المنتخبين ديموقراطياً النهوض بها وبخاصة في عصرنا الحالي (في ظل تسارع معدلات التوسع الديموغرافي) هو اصلاح الدولة واجتثاث الفساد واعادة اولوية السياسة على الاقتصاد ومن ثم تبني رؤية اقتصادية ذات نهج صحيح فالتطبيق لا يمكنه ان يمنح المريض علاجاً قد يكون نافعا من الوهلة الأولى لكن له آثاراً جانبية مهلكة على المدى الطويل.

ان منهج الليبرالية الجديدة للاقتصاد الأمريكي وحامل جائزة نوبل (ملتون فريدمان) المعتمد على عدم تدخل الدولة الى جانب تحرير التجارة وحرية تنقل رؤوس الاموال وخصخصة المشروعات والشركات الحكومية، والذي تبنته الغالبية العظمى من الحكومات المؤمنة باقتصاد السوق في عقد الثمانينات من القرن الماضي اضافة للعديد من اهم المؤسسات والمنظمات الدولية المتمثلة في البنك الدولي (IB) وصندوق النقد الدولي (IMF) ومنظمة التجارة العالمية (WTO) غدا بمثابة عقيدة ذات ابعاد عالية وصارت آثاره الجانبية كالعاصر الذي يقف على الابواب.

وفي ظل ما شهدته العالم من توسع ديموغرافي وتحول اقتصادي نامية الى قوى اقتصادية كبرى تبين ان منهج النظرية الليبرالية فريدمان ادنى ومع ظهور الدولة وهي مسلوبة الارادة الى غياب التماسك والاستقرار الاجتماعي والى انقسام المجتمعات الى قلة قليلة من الراحين وأغلبية ساحقة من الخاسرين الذين كان ينظر اليهم في العديد من الاوقات على انهم مجرد مواطنين فائضين عن الحاجة.

لهذا فإن النموذج الصيني وبرغم مساعدته من افكار الاشتراكية الديمقراطية والذي يحوي قدراً من العدالة والانصاف والسلام الاجتماعي والحماية البيئية أثبت نجاحه وغداً التوسع الديموغرافي الذي شهدته الصين خلال العقود الخمس الماضية فاتحة لبداية قرن جديد.

▣ برعاية الأخت الدكتورة أمة الرزاق علي حمد، وزيرة الشؤون الاجتماعية والعمل، والأخ أحمد علي محسن، محافظ محافظة المحويت، تحتتم اليوم الاربعاء بمحافظة المحويت فعاليات الدورة التدريبية الخاصة بالإعلام والتثقيف والاتصال حول قضايا النوع الاجتماعي والتنمية والتي نظمتها وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل «قطاع التنمية» بالتنسيق والتعاون مع المجلس الوطني للسكان وبدعم من صندوق الأمم المتحدة للسكان وذلك خلال الفترة من ١٩ - ٢٣ أغسطس الجاري بمشاركة ٢٠ مشاركة من قيادات وكوادر مراكز الأسر المنتجة ومنظمات المجتمع المدني النسوية بمحافظة المحويت.

متابعة/ أمين عبد الله إبراهيم

نظمتها وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل بالتعاون مع المجلس الوطني للسكان وبدعم من صندوق الأمم المتحدة للسكان

دورة تدريبية لقيادات كوادر مراكز الأسر المنتجة ومنظمات المجتمع المدني النسوية في المحويت



▣ أحمد علي محسن:

المرأة اليوم حاضرة في شتى مناحي الحياة وهي شريك فاعل وأساسي
▣ أوبيديجن:

ما تحقق من نجاحات في مجال الصحة الانجابية
وتنظيم الأسرة يشجعنا على المزيد من الدعم للمرأة

ولسه في محافظة المحويت من اهتمام وتفاعل واضح من قبل القيادات في المحافظة تجاه مسألة الصحة الانجابية وتنظيم الأسرة الأمر الذي سيشجع ويدفع الصندوق إلى دعم هذه المحافظة السياحية الرائعة والمساهمة في تحقيق أهدافها التنموية المختلفة وكذا دعم عملية رفع وتعزيز مستوى وعي المرأة في المحويت في مجال الصحة الانجابية وتنظيم الأسرة وتمكينها من المشاركة في عملية التنمية في اليمن خلال السنوات القادمة وذلك وفقاً لبرنامج عمل الصندوق ومن خلال التنسيق والتعاون مع شركاء التنمية في اليمن، مشيراً إلى أن من أهداف الصندوق هو دعم الحكومة اليمنية لخفض نسبة الفقر في اليمن.

هذا وقد ناقشت المشاركات في الدورة على مدى خمسة أيام متتالية العديد من المواضيع والقضايا المتعلقة بالمرأة من أهمها:

- مفاهيم وقضايا أساسية في النوع الاجتماعي «أسس نظرية ودلالات وانعكاسات واقعية».

- الاختيار للزواج لتكوين أسرة وعلاقة ذلك بمسائل النوع الاجتماعي.

- المرأة والتوفيق بين الأدوار الانجابية والانتاجية وأثر العوامل الاجتماعية والثقافية في تشكيل أدوار النوع الاجتماعي وتوزيع السلطة في الأسرة.

- المرأة في السياسة الوطنية للسكان.

- قضايا النوع الاجتماعي والتنمية.

- قضايا النوع الاجتماعي في وسائل الإعلام.

- التشريعات والقوانين ذات الصلة بقضايا النوع الاجتماعي.

المنتجة بالمحافظة، كلمتين أشارا فيها إلى أهمية إقامة وتنفيذ مثل هذه الدورات التدريبية النوعية والأنشطة المماثلة لها و دورها الفاعل والاجابي في تأسيس قاعدة متينة وواعية من القيادات والكوادر النسائية وبناء قدراتهن في مجال العمل الاجتماعي والاقتصادي والسياسي سواء على المستوى الرسمي أو على مستوى مؤسسات ومنظمات المجتمع المدني، كما أشارت أيضاً إلى ما توليه القيادة السياسية في بلادنا من اهتمام واضح وكبير بالمرأة وقضاياها المختلفة.

وتطرقت الكلمتان إلى ما حققته المرأة في محافظة المحويت من انجازات منها على سبيل المثال : إنشاء وإدارة العديد من الجمعيات الخيرية والاجتماعية المهتمة بقضايا المرأة حيث بلغ إجمالي عدد هذه الجمعيات حوالي ٣٢ جمعية نسائية، بالإضافة إلى إدارة مركزين للأسر المنتجة في المحافظة أسهما بإيجابية في بناء قدرات المرأة واكسابها مهارات عديدة تحد من فقرها، حيث بلغ إجمالي عدد النساء اللاتي تخرجن من هذين المركزين منذ تأسيسهما وحتى الآن حوالي ١٦٠٠ فتاة.

كما عبرت الكلمتان عن الشكر والتقدير لصندوق الأمم المتحدة للسكان على ما قدمه من دعم في تأسيس مركز الأسر المنتجة بمدينة المحويت وذلك من خلال ترميم المبنى وتأثيثه وتجهيزه بكافة الأجهزة والأدوات اللازمة للمركز وبناء قدرات الكوادر في هذا المركز الانتاجي.

كما ألقى السيد هانز أوبيديجن ممثل صندوق الأمم المتحدة للسكان بصنعاء كلمة عبر فيها عن سعادته وعاجابته لما شاهده

وفي الدورة ألقى الأخت الدكتورة أمة الرزاق علي حمد، وزيرة الشؤون الاجتماعية والعمل، كلمة في حفل الافتتاح أكدت فيها على أهمية هذه الدورة بالنسبة للمرأة وعلى أهمية وضرورة تعزيز مشاركة المرأة اليمنية في مختلف نواحي ومجالات الحياة المختلفة سياسياً واقتصادياً وثقافياً واجتماعياً.

وأشارت الأخت الوزيرة أن ما تحقق للمرأة في المجتمع اليمني خلال السنوات الماضية يعد منجزاً تاريخياً في حياة المرأة اليمنية وأن الوحدة المباركة دفعت بالمرأة للوصول إلى هذه القفزات النوعية التي تحققت لها الأمر الذي لم يكن ليحدث لولا وجود قيادة سياسية حكيمة تؤمن بأهمية مشاركة المرأة وأهمية الاسهام في بناء هذه الوطن الغالي الكبير من جميع أبنائه ذكورا واناثا.

وأشارت الدكتورة أمة الرزاق إلى أن الوزارة قد سبق لها عقد مثل هذه الدورات التدريبية العامة في خمس محافظات هي «حضرموت الوادي «سيئون، البيضاء، تعز، عمران، صنعاء» وذلك بهدف رفع مستوى الوعي بين القيادات النسائية في المحافظات في مجال النوع الاجتماعي والقضايا السكانية، وبكل ما يتعلق بقضايا المرأة من أجل إحداث تغيير ايجابي في وضع المرأة ومشاركتها في التنمية الاجتماعية والاقتصادية والسياسية.

وأوضحت بأن تحفيز المرأة وتمكينها في هذا المجتمع يمثل في واقع الأمر أولى الخطوات لرؤية مستقبلية قادمة وفق أسس علمية مدروسة يتم بناء عليها توسيع قاعدة مشاركة المرأة في كل مجالات الحياة. وفي ختام كلمتها أشادة وزيرة الشؤون الاجتماعية والعمل بالدور البارز والملموس لصندوق الأمم المتحدة للسكان ولمنته النقيم على ما يقدمه لبلادنا من خدمات ومساعدات، مطالبة جميع المشاركات في هذه الدورة أن يستفدن استفادة كبيرة من المعلومات التي ستعطى لهن في الدورة وأن يحتفظن بها لأنفسهن بل عليهن أن يعملن جاهدات على نقلها إلى مئات والآلاف النساء غيرهن.

من جانبه ألقى الأخ أحمد علي محسن محافظ محافظة المحويت كلمة أكد فيها على أن المرأة اليمنية اليوم أصبحت متواجدة وحاضرة في شتى مناحي الحياة ومجالاتها المختلفة سواء كان في المجال الاجتماعي أو الاقتصادي أو السياسي أو في غيرها من المجالات الأخرى.

وأشار الأخ المحافظ إلى ما تحظى به المرأة في محافظة المحويت من دعم وتشجيع كبيرين من قبل القيادات في المحافظة ومساعدتها على الاختيار والوصول إلى المكان أو الموقع المناسب الذي ترغب أن تتبناه ولا سيما في المجالين الاقتصادي والسياسي.

وأضاف: نحن مقبلون على حراك سياسي وطني هام تعتبر فيه المرأة شريكا أساسياً وفاعلاً وقويا ومؤثراً أيضاً.

وفي ختام كلمته ثمن الأخ المحافظ جميع المشاركات في الدورة كل التوفيق والنجاح في حياتهن العملية والعلمية.

من ناحيتهما ألقى كل من الأخ عادل علي الزارقة، مدير عام مكتب الشؤون الاجتماعية والعمل بمحافظة المحويت، والأخت إيمان عبدالواسع الزليلي، مديرة مركز الأسر

